المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد 6 / العـــدد: 3 (جانفي 2022)، ص 94- 115

التجسّس والجاسوسيّة في مدينة تونس عُقب تأسيس مجلس الضبطيّة (1860- 1881)

Espionage and Spies in Tunis after the Establishment of the Police.(1881-1860)

الدكتور محمد البشير رازقي*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس
Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/24 تاريخ القبول: 2021/09/29 تاريخ النشر: 2022/01/28

ملخص:

عاشت البلاد التونسيّة أزمة خانقة اقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا خلال النصف الثاني من القرن 19. وقد أُسّس مجلس الضبطيّة في إطار هذه الظرفيّة. وقد اعتمدنا في هذا البحث أساسا على تقارير الضبطيّة (الشرطة) اليوميّة في الفترة الفاصلة بين سنتي 1860 و1881. وقد سعينا من خلال هذا المقال إلى تبيّن التقنيات والأساليب التي اعتمدها أعوان الضبطيّة في مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن 19 لمراقبة الانسان والفضاء ومقاومة الجريمة والشّغب من خلال وظيفة الجاسوس. وتبيّن لنا في هذا العمل أنّ تأسيس مجلس الضبطيّة في البلاد التونسيّة بداية من سنة 1860 أوجد مجوعة من التحوّلات، وأهمّها نزع صفة الشخصنة على المراقبة والتجسّس، متشابكة مع ترسّخ أقدام الدولة القوميّة ذات السيادة. وقد سمحت لنا هذه الدراسة بتبيّن رهانات الجوسسة وتقنياتها وتعدّد وتنوّع التحدّيات بين منطق الدولة "ذات السيادة" المُرتكز أساسا على ممارسة "الاحتكار"، ومنطق سكّان مدينة تونس (مسلمين ويهود وأوروبيين) المتوجّسين والمحتاطين من أساليب جديدة وحديثة أسّستها إصلاحات وتنظيمات تهدف أساسا إلى المراقبة والمعاقبة.

كلمات مفتاحية: مدينة تونس. التجسّس. الجواسيس. القرن 19. مجلس الضبطيّة.

Abstract:

The Tunisian country lived through an economically, socially and politically stifling crisis during the second half of the 19th century. The police established in the context of this circumstance. We relied mainly for this research on the daily police reports between the years 1860 and 1881. Through this article, we sought to clarify the techniques and methods adopted by this security apparatus in the city of Tunis during the second half of the nineteenth century to monitor people and space and resist crime and riots through the function of a spy. In this work, it became clear to us that the establishment of the police in Tunisia, beginning in the year 1860, created a group of transformations, the most important of which was the de-personalization of surveillance and espionage, intertwined with the entrenchment of the feet of the sovereign nation-state. This study allowed us to clarify the stakes of espionage and its techniques, and the multiplicity and diversity of challenges between the logic of the "sovereign" state based mainly on the practice of "monopoly", and the logic of the residents of Tunis (Muslims, Jews and Europeans) who are wary of and surrounded by new and modern methods established by reforms and organizations aimed mainly at monitoring and punishing .

Keywords: Tunis. Espionage. spies. 19th century, police

- محمد البشير رازقي

. مقدمة:

يقول كافين رايلي Kevin Reilly متحدّثا عن القرن 19: "هو العصر الذهبي للدراسات التاريخية، وهو عصر دراسة التطوّر والأصول، وأوّل عصر طُرحت فيه الفكرة القائلة باحتمال تغيّر الطبيعة البشريّة ذاتها من عصر إلى عصر"[1]. عاشت البلاد التونسيّة أزمة خانقة اقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا خلال النصف الثاني من القرن 19. وحاولت الدولة التعامل مع هذه الظرفيّات بتأسيس المجالس اقتداء في ذلك بجهود الإصلاحات العثمانيّة. ومن ضمن هذه المجالس نجد الشرطة (1860)[2]، والمجلس البلدي (1858). وقد اخترنا مدينة تونس كموقع للدراسة لكونها تُمثّل همزة وصل حضاريّة وجغرافيّة مهمّة، ومكانا مهمّا لتبيّن طبيعة رهانات الفاعلين الاجتماعيّن[3].

نتج عن تأسيس مجلس الضبطيّة (1860) بروز سياسات حيويّة Biopolitics [4]، وتقنيات انضباطيّة جديدة، استهدفت أساسا مراقبة الانسان والمجال مراقبة دقيقة[5]. وضمن هذا الإطار يمكن لنا دراسة الجوسسة وتقنياتها. فقد اعتمدت ممارسة الحكم في الحضارة العربية والإسلامية كثيرا على وظيفة الجاسوس، حيث كان يُسمّى "صاحب الخبر"[6]. ولهذا ارتبطت عمليّات الجوسسة منذ القديم بمؤسّسة الدولة وأجهزتها والرغبة في المعرفة وكشف الأسرار العسكرية والاقتصادية والإداريّة[7]، خصوصا زمن الأزمات[8]. فممارسة التجسّس تعتمد أساسا على حيازة المعلومة الموثوقة، فهي الغاية الأساسيّة[9].

نسعى من خلال هذا المقال إلى تبيّن تقنيات وأساليب ومهارات التجسّس وطبيعة الجواسيس الذين اعتمد عليهم أعوان الشرطة في مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن 19 لمراقبة الانسان والفضاء ومقاومة الجريمة.

1. التجسّس وتقنياته: السيادة في طور التشكّل

يُعتبر الحيّز العام من أهمّ أماكن تناقل الخبر والمعلومة والمعارف. وقد تمحورت حول الحيّز العام عدّة نقاشات مجتمعيّة وفلسفيّة قديمة سواء من خلال علاقته بالفرد أو بالجماعة أو بالحيّز الخاص[10]. ويُمثّل الحيّز العام فضاء مناسبا للممارسة السياسيّة والاحتجاجيّة ونقل الأخبار من دون إغفال دور الحيّز الخاص[11]. ولهذا تُعدّ مراقبة الانسان والمجال هاجسا يوميّا للدولة ذات السيادة[12]، حيث لا يمكن لنا أن نفصل الدولة القوميّة عن دورها الأمني[13]. ووصل المؤرّخ التركي جنكيز كيرلي Cengiz Kirli إلى نفس هذه الفكرة عندما درس تمثّلات وممارسات الفاعلين الاجتماعيّين تجاه السياسات "التحديثيّة" التي عُرفت باسم "التنظيمات Tanzimat"، حيث أبرز أنّ "مفهوم المراقبة" ومحاولة السّلطة "تشكيل العامّة" وتدخّلها في "التفصيلات الدقيقة لحياة النّاس" من "أجل جعل العامّة مفهومة" هي أحد أهمّ مرتكزات الحداثة.[14] كما انتشر في العصر العثماني "استخدام العيون

والبصّاصين. فالعيون هم جماعات يبثّهم الوالي في المجتمعات العامّة والخاصّة ليأتوه بالأخبار" أمّا "البصّاصون فإنّهم طائفة تقوم بالتحرّيات في أمور الشرطة"[15].

حرصت السلطة في مدينة تونس على الاستعلام على جميع السكّان لتوفير الأمن وحماية الأنفس والأموال. فظرفيّة البلاد التونسيّة خلال النصف الثاني من القرن 19، من قبيل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكثرة الأجانب وتعدّد حالات نزوح الأهالي إلى مدينة تونس بسبب الأوبئة والمجاعات، فرضت على إدارة الشرطة إجباريّة المراقبة الدقيقة على الجميع. وقد سعت السّلطة التونسيّة مع تأسيس مجلس الضبطيّة أن تفرض هندسة اجتماعيّة وجغرافيّة جديدة على سكّان البلاد وخاصّة مدينة تونس[16]، حيث نجد في الفصل 29 من قانون مجلس الضبطيّة أنّ "الأحياء والطرقات والأسواق في كلّ من المدينة والربضين تقسّم على المراكز (أي مراكز الشرطة) الكبار والصغار بحيث كلّ مركز يعلم الأماكن الذي حفظهم راجع إليه".[17] بل سعت الدولة من خلال أعوانها من رجال الضبطيّة إلى مسح جغرافيّة المدينة ليلا ونهارا، فهاجس المراقبة هنا واضح، ففي الفصل 33 من القانون نجد "أعوان الشرطة يتجوّلون في الأحياء والطرقات والحومْ لهم حتّى يلاقوا من هو قريب منهم من الأنفار ثمّ يرجعوا إلى الجانب الآخر حتّى يلتقي مع من هو في تلك الجهة،" وفي الفصل 34 نجد أنّه "على أنفار الضبطيّة أن يخبروا بعضهم بما يرون من الأمور عند ملاقاتهم في الحومْ وغيرها."[18] وقد سعت الدولة إلى بناء وترسيخ مكانة اجتماعيّة مُهابة لأعوانها، فقد ورد في أحد قوانين مجلس الضبطيّة أنّه "على الشرطة وضبّاطها أن يتجنّبوا مُخالطة النّاس ودخول المقاهي إلاّ في مأموريّة تتعلّق بخدمتهم،" حيث أنّه "على ضبّاط وأنفار الضبطيّة حفظ ناموسهم إذ بغير ذلك لا يتيسّر احترام الأهالي لهم، وبغير احترام النّاس لهم لا يمكن إتمام واجباتهم."[19] وحرص مجلس الضبطية على زرع "جواسيس" في المجتمع لنقل الأخبار، ففي أحد النوازل علم رئيس الضبطيّة بوقوع عراك فأرسل "من يتجسّس وبذلنا جهدنا في الاستفسار"[20]. واعتمد المجلس أساسا على الجواسيس لمعرفة مرتكبي الجرائم، ففي أحد الأيّام وُجد رجل ميّتا، فلمّا تم استنطاق زوجته أظهرت ارتباكا فسجنت في سجن النّساء وأُمرت الحارسة "بالتجسّس على استخراج كلامها"[21]. ووظّفت السلطة التجسّس لمقاومة التهريب، مثل "أمير اللواء السيّد حميده بن عيّاد لزّام قمرق الدخّان...علم من جاسوس بأنّ بجبل الجلود...دخّان كنتره..."[22].

ويتبيّن من خلال التقارير الأمنيّة اشتمال مدينة تونس على أماكن عديدة لاستقاء الأخبار والمعلومات مثل الفنادق[23]، والأسواق والزوايا والحمّام[24]، والحلاّق، والحانات والمقاهي[25]، وتخبرنا الوثائق أنّ عدد المقاهي ارتفع بشكل ملحوظ في مدينة تونس خلال سبعينات القرن التاسع عشر[26]، حيث يتواجد مقهى في كلّ طريق[27]. وفي

هذا الإطار يُشير المؤرّخ التركي Cengiz Kirli إلى أنّ الدولة العثمانيّة بداية من سنة 1840 انخرطت "في نشاط مكثّف للتنصّت على محادثات النّاس، فبدأ المخبرون المتمركزون في الأماكن العامّة، وحتّى في المنازل الخاصة وغرف الفنادق في العاصمة إسطنبول، بالتصنّت على المحادثات العاديّة التي كانت تتناول الحوادث الجارية وتدوينها"[28].

وقد اعتمد القناصل الأوروبيين من ناحيتهم على التجسّس لحماية مصالحهم خاصّة زمن الأزمات مثل ثورة 1864، حيث يُخبرنا أحمد بن أبي الضياف أنّه "لمّا علم القنصل (الفرنسي) ما يدور بالحاضرة من الكلام، وجواسيسه على ما يُقال بالمرصاد"[29]. ولهذا فقد حرصت السلطة التونسيّة على مقاومة التجسّس، وهذا ما تُبته المدوّنة القانونيّة التي شُكّلت بداية من سنة 1860 مثل فالفصل 170 من القانون العسكري التونسي الذي يؤكّد على أن الجندي "إنّ تحقّق منه التجسّس ليفيد العدوّ بما يراه ويسمعه عليه بالإعدام ولا يُراعي في ذلك الرتبة والمال والصنعة"[30].

وهاجس الدّولة وخوفها من الحركات الاحتجاجيّة جعلها تفرض عدّة تقنيات وآليّات لمراقبة الحيّز العام مثل التجسّس و"التنصّت على محادثات النّاس" وبثّ "المخبرين" في الأماكن العامّة ومنع التجمّع إن لزم الأمر[31]. وهذه الأطروحة تُثبتها حادثة مهمّة وقعت بمدينة تونس سنة 1861 تُسمّى ب"نازلة عهد الأمان"، حيث تظاهر عدد من الحرفيّين ورجال الدين والسكّان في شهر أكتوبر 1861 رفضا لتأسيس المجالس وتركيز الإصلاحات في البلاد التونسية، وأُغلقت الدكاكين. وقد استنفرت السلطة لهذا الأمر ونشرت جواسيسها في الأسواق والساحات والمحلاّت. ففي رسالة من أمير الأمراء سليم رئيس مجلس الضبطيّة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار بتاريخ 25 ربيع الأول 1278 أخبره فيها عن "التعريف باجتماع النّاس بجامع الزيتونة والمحرّضين بسوق الشواشية. نعم وقع ذلك لكن أمر خفيّ سرّا اطّلع عليه بعض من الأناس الذي مُكلّفهم عبدكم بذلك وحكوا لنا سرّا وأنّ هذا الأمر ليس بمتجاهر، وها نحن مترقّبين إن ظهر شيء من اجتماع حتّى زوج أنفار نُفرّقوا ذلك إن شاء الله بخفْية بحيث لا يسمع أحد إن شاء الله...وأما تعريف من هم من الشواشية فذلك أمر خفيّ نبحثوا عن تفصيله إن شاء الله ونخبروكم بذلك"[32]. ونلاحظ من خلال هذه الوثيقة حرص مُنظّمي الاحتجاج على إخفاء كامل تفاصيل الأمر وإبقاءه "سرّا" ووعي السلطة بذلك، ولهذا فدور الجاسوس ضروري في هذا الأمر، فلا يستطيع كشف السرّ إلا من هو متمتّع بثقة منظّمي الاحتجاج، بل من يُعدّونه أحد منهم.

ولهذا دائما ما كانت السلطة تلتجئ إلى التجسّس في زمن الأزمة، ففي ثورة 1864 كان كلّ أعوان الدولة وعمّال البلدان يعتمدون على هذه التقنية لفرز الصديق من العدوّ، ففي رسالة من عامل باجة أحمد الدمغوني

إلى الوزير الأكبر بُعيد نُشوب الثورة نجده يقول: "لازلنا بغاية الحزم والاجتهاد الكلي من غير زهد ولا غفلة ووجّهنا اخوتنا كلّ منهم لعرش من العروش ليتجسّس"[33]. وخلال نفس الأحداث، في رسالة من عامل باجة إلى الباي قال فيها أن علي بن غذاهم وهو قائد الثورة وأخوه عبد البني "قدموا للجبل ولمّا أن بلغ لنا خبرهما وجّهنا أناسا كبار ليتبيّنوا أيّ مكان فوجدوهما نازلين بخيمة المدعو بو الغزواني الحالّة بين غزوان والخزاره"[34]. ولمّا كان أمير المحلّة رستم يتتبّع فرج بن دحر أحد قادة ثورة 1864 نجد أنّه عند هروبه "لم تزل عيون الأمير رستم ترقُبه"[35]. وقد تمّ القبض على بعض قادة ثورة 1864 وعُذّبوا حتّى الموت ومنهم "الحاج مبارك شيخ الطريقة بتالة" الذي تكهّن ب"انقراض هذه الدولة الحسينيّة" حسب ما "نقل الواشي عنه"[36]. بل لم تكن السلطة قادرة على القبض على علي بن غذاهم قائد الثورة لولا شبكة التجسّس المعقّدة والمتشابكة والصارمة المتكوّنة أساسا من أعوان الدولة وحلفاء السلطة من المجتمع المحلي خاصة الزوايا[37]. فالأزمة لعبت دور المُحفّز لانتشار التجسّس، فبعد ثورة 1864 "كثرت الأراجيف بالحاضرة وساءت ظنون الباي في رعيّته واسترابهم...وبذلك جعل الباي جواسيس في البلاد يثق بأنبائهم من غير تبيّن"[38].

وفي رسالة من عامل باجة إلى رستم وزير العمالة يقول فيها أنّ "النفران (علي بن غذاهم وأخوه عبد النبيّ)...أتانا الخبر بباجة عن قدوم النفران...وجّهت أناس كبار وعقلاء ليثبّتوا قدومهما في أيّ مكان فوجوده بغزوان...جعلت عليهما العسّة من كلّ جانب"[39]. إذا فحسب العامل فإنّ الجاسوس في هذا السياق يجب أن يكون ذو ثقة و"عاقلا" أي يُحسن التصرّف ومن كبار قومه لكي يُقدّر حجم وأهميّة وثقل مسؤوليّة العمل المباشر مع السلطة، وحجم الضّرر الذي يمكن أن يُسبّبه أي خبر خاطئ يُوصله للسلطة سواء للدولة أو لمكانته في عرشه وأهله، هذه المكانة التي تُزكّيها السلطة وتَوّله إليها حيث يُصبح "عينا" من أعيان عرشه، وأيضا "عين الدولة في هذا العرش. ولهذا في رسالة أخرى من عامل باجة إلى الوزير الأكبر يذكر فيها سعيه إلى التقرّب من "أناس من وجق باجة ومن غيرهم، نستعين بهم على الخدمة والاطّلاع على أحوال المفسدين"، ويُكمل العامل: " لست بغافل عن ذلك وإنّما نتحيّل على اكتساب الأخبار من غير أن نُظهر اكتراثا بذلك لأنّي لست آمن باجة ولا نركن لأحد وحسبي سماع الأخبار من الشيخ سيدي محمد سعيد قاضي باجة ومن الأجلّ علي بن يوسف وأمثالهم"[40]. ونلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن العامل وهو ممثّل السلطة الأوّل في الجهة يتحيّن التقاط الأخبار ولكن بدون أن يُظهر ذلك لكيلا يُفسد مسعاه، والأهمّ أن مصدر الأخبار الأوّل هو "القاضي" وبقيّة رجال الدين لكونهم مطّلعين على أحوال السكّان ويعرفونهم بدقّة بحكم طبيعة وظيفته، فالفتوى والحكم تستدعي معرفة دقيقة بالأرض والسكّان. كما أنّ دور "الشيخ" يتعاظم خاصّة حين إشرافه على عمليّة

إحصاء "الرقاب" أي عدد أفراد كل "عرش" من أجل دفع الضريبة، وتُعدّ هذه العمليّة ضروريّة وحيويّة في تقنية التجسّس، ففي أحد الوثائق نجد أمرا لشيوخ عمل باجة: " تقيّد أرقاب (جمع رقبة: أي الشخص الواحد) من احتوى عليه عمل باجة وعروشها...اسمه واسم أبيه ونسبه ولقبه بحيث لا يشذّ أحد"[41]. فلا يستطيع أحد أن "يشذّ" عن عين الشيخ، وبالتالي عن تجسّس الدولة. وأعوان الدولة أنفسهم لم يفلتوا من تجسّس الدولة، فقد بقيت السلطة متوجّسة من خير الدّين حتّى بعد خروجه من الوزارة الكبرى وسفره إلى إسطنبول، ففي رسالة من الجنرال حسين إلى خير الدين يُعلمه فيها أنهم أرسلوا وراءه "في السرّ أحد أولاد السّراية اسمه مختار قابادو إلى الأستانة المحروسة **ليتجسّس أخباركم**. والولد خرج من تونس باسم أنه متوجّه إلى الحجّ. وأوصوه بأن يتعرّف بالشيخ سيدي محمد الضافر، ثمّ يسعى بالإفساد بينكما"[42].

وقد تشابك الموقع الجغرافي فائق الأهميّة للبلاد التونسيّة مع رهانات الدول القويّة وخاصّة الأوروبيّة، حيث كان التجسّس ممارسة مهمّة للدفاع على المصالح وسلاحا ضروريّا سياسيّا وأمنيّا. فخلال الحرب الفرنسية/ البروسيّة (19 جويلية 1870– 10ماي 1871) مثّل التجسّس ركنا مهما من أركان هذه الحرب، وجزء من هذا الصراع وقع في تونس حيث يُخبرنا أحد التقارير الأمنيّة أنّ "الدولتين الحبيبتين فرنسا ودولة بروسيا هما الآن على حالة حرب وكلتا الدولتين من الدول المحبّة لدولة المعظّم...مع ما لدولة فرنسا من الجوار الذي تلزم مراعاته وربّما كان لبعض الناس مقاصد مع دولة فرانسا تبعثهم في مثل هذا الوقت إلى السّعي فيما يُحيّر بعض ممالكها ويتّخذون من بعض المسلمين عونا لهم على ذلك بالقول أم الفعل، وغير خفيّ ما ينشأ عن ذلك من المفسدة التي يجب التحرّز منها لمصلحة المسلمين...فنبّهتنا سيّدي (أي الباي) بهذا لنوجّهوا عنايتنا لمنع القيل والقال في أحوال هذه النازلة وردّ البال من أن يتوجّه لخارج العمالة على طريق عملنا شيء ممّا يُعين المفسدين على التحيير مثل البارود"[43]. نلاحظ هنا أن بروسيا أرادت تصدير جزء من حربها مع فرنسا إلى الجزائر "الفرنسيّة"، وذلك عبر المرور بالبلاد التونسيّة من خلال تجنيد بعض "المسلمين" سواء لنشر الإشاعات أي "القيل والقال" أو تهريب الأسلحة الناريّة إلى الجزائر من أجل استنزاف عبر الحدود التونسيّة لاستنزاف الجيش الفرنسي. فالتجسّس هنا يُوظّف من قبل بروسيا لمعرفة أخبار الجزائر الفرنسية، كما أن السلطات التونسيّة والفرنسية يعتمدون التجسّس لمنع تحقّق الأهداف البروسيّة. ولهذا فقد حرصت السلطات الأمنية في تونس على مراقبة الأجانب ونجحت في تعقّب رجلين حيث نجد في أحد الوثائق: "نفرين من رعايا بروسيا أحدهما قصير...والآخر نحيف أزعر شاب، خرجا من الحاضرة في زيّ المسلمين لأنهما يتكلّمان بالعربي ويُقال إن مقصدهما تحيير عمالة الجزائر. ولا يبعد أن يغترّ بهما أحد المسلمين من غير أن يعلم عواقب ذلك"[44]. ونفهم

من خلال هذه الوثيقة أهميّة العمل الذي قامت به السلطة التونسيّة من خلال تحديدها الدقيق للرجلين والتعرّف على أوصافهم وخاصّة على هدفهم وهو إثارة القلاقل في الجزائر من خلال المرور على الأراضي التونسيّة. واستعانت السلطة التونسيّة في تجسّسها على أعوان الدولة خاصّة الشيّوخ، وأيضا بصفة خاصّة على مراقبة المسالك والطرق والمعابر والاستعانة ب"الحمّارة" وهم رجال يحملون البضائع على الأحمرة، حيث نجد وثيقة كُتبت في نفس اليوم: "إن وجدت أحدا سوى كان من الحمّارة أو غيرهم معينا لهما أو مصاحبا لهما...نتمكّن عنه ونسجنوه...كاتبنا مشايخ عملنا"[45]. كما تُبرز لنا التقارير الأمنيّة حرص الدولة ودقّتها في اختيار جواسيسها وعدم إهمالها أيّ تفصيل، فقد ورد تقرير من عامل صفاقس يتضمّن أنّه وصل إلى مدينة طرابلس عدد من السفن والعساكر العثمانيّين وأنّهم يريدون التوجّه للجزائر عبر التراب التونسي[46]، فحرص العامل على إرسال جاسوس إلى طرابلس للتثبّت من حقيقة المسألة حيث تمّ اختيار "رجل ثقة عارف" يسمّى الحاج محمد "ودأبه التجارة والسفر إلى تلك الجهات الشرقية" ولبس "زيّ عادته المتجريّة وأعطيته جانب دراهم لأجل أنه إذا فتح صندوقه بالقمرق توجد به الدراهم بخلاف ما إذا كان توجّهه مجرّدا عن الدراهم والبضاعة فلربّما يشتغل بعض علائقه هنالك بالتجسّس عن السبب الحامل له على السفر. **وأوصيناه بتحرير ما يُشاهده بطرابلس أو يبلغه خبره يوميا**...وأكّدنا على المذكور بكتمان جميع ما يتعلّق بالنازلة"[47]. نلاحظ هنا أنّ العامل اختار جاسوسه استنادا إلى خلفيّته التجاريّة لأنّه أوّلا عارف بالمسالك وبالنّاس ومُتقن للكلام والحوار والاستدراج، وثانيا التجارة هي مبرّر وسبب وجيه للسفر لطرابلس ووظيفة لا تجلب الشكوك، ورغم ذلك فإنّ العامل حرص على توفير كلّ أسباب النجاح للمهمّة، فمن صفات جاسوسه هو حسن القراءة والكتابة و"الثّقة"، وحرص العامل على إلباس الرجل أزياء التجّار والتزوّد بالمال والسلع، فلا يوجد تاجر مسافر بدون مال وبضاعة، كما حرص العامل على تذكير الجاسوس بتدوين كلّ ما يشاهده ويسمعه يوميّا لكي لا ينسى شيئا إلى جانب "كتمان" تفاصيل مهمّته، فلا يوجد تجسّس بدون سريّة مطلقة. وقد كتب الجاسوس تقريرا ذكر فيه أنّه "قدم من طرابلس أربعة أنفار غرابه وأقاموا بقابس يوما وليلة في مكان مختفٍ عن الناس وتوجّهوا إلى بلد نفزاوة ولمّا وصلواها بلغ خبرهم الشيخ فقاص من الغرب (أي من الجزائر) فأتاهم"، ثمّ غيّروا ملابسهم و"توجّه جميعهم إلى الغرب"، وبهد أيّام ورد على قابس 3 رجال "متنكّرين في زيّ المغاربة الحُجّاج ومعهم صناديق حتّى إذا فتحت وجد بها كسبات عسكر (لباس عسكري)...تكاثرت الأقوال أن هنالك محلّة عازمة على الخروج من طرابلس"[48]. ويتبيّن لنا من خلال عمل الجاسوس أن الدولة العثمانيّة أرادت أن تستثمر الهزيمة القاسية لفرنسا أمام بروسيا من أجل استرجاع نفوذها في الجزائر المحرومة منه منذ 1830، ومن ناحية أخرى يمكن لبروسيا أن تُنسّق مع الدولة العثمانيّة

من أجل إلهاء ومزيد إغراق فرنسا في مستنقع ثورة جزائريّة إلى جانب هزيمتها على أرضها في أوروبا[49]. فهؤلاء الرجال "قدموا من طرابلس بقصد إثارة الهرج بالناحية الغربية (أي الجزائر)"[50]. وقد سبق الوصول إلى الجزائر إعداد العدّة وتجنيد الرجال في تونس وخاصّة القبائل التونسيّة مع الحدود الجزائريّة، فقد وصلت معلومات مهمّة للسلطة التونسيّة عبر "مُخبر" أن أحد القادمين من طربلس أتى لتونس واجتمع برجل "من عرش الطرابلسية" ورجل "من عمل الأعراض" وتداولوا أخبارا بينهم أن "الباشاوات الثلاثة بطرابلس وجّهوا إلى النواجع الأربع يعني بني زيد والمثاليث والسواسي وأولاد سعيد يُخبرهم بأن محلّه بطرابلس وأن هناك 3 آلاف خيل يقصد الجميع القدوم إلى هاته الأرض وأنّه أُرسل إلى هذا الطرف ينظر كلام هؤلاء النّجوع الأربعة هل أنهم يكونون في إعانة المحلة ومن معها إذا قدموا أم لا وأن الباشاوات الذين أرسلوه أذنوه بأن يعلم أعيان النواجع الأربعة المذكورين بأنهم إذا كانوا في إعانة المحلة فليترقبوا ما ينالهم من العز وكلّما تغلّبوا عليهم الهمامه وغيرهم يكون لهم بضدّه"، وقدوم المحلة المنتظر في مارس، وأجاب أحد الحاضرين "إذا قدمتم لا تجدون إلا رجالا وليكونوا مهنيين من جميع ما يقصدونه"، ومرسول طرابلس أخذ "خطوط أيدي الجميع في الموافقة"[51]. ووصلت بعد أسبوع معلومات أخرى للسلطة تُبيّن تقنيات اشتغال الجواسيس المرسلين من طرابلس، حيث وصل رجل إلى تونس يلبس "**زيّ مغربي**...قدم من طرابلس على طريق البرّ ومعه ثلاثة أنفار...وأن جميعهم موجّهين من طرف الدولة لهاته الجهة بقصد أن يتفرّقوا ويتوجّه كلّ واحد منهم لجهة، وكلّ مكان يصل إليه أحدهم يظهر أنه قاصدا طريق ويتحدّث بأن قدومه من طرابلس وأن بالمكان أمحال وخيول عازمة على القدوم، كما أنه يذكر أنه لا يظنّ أن نواجع إفريقية تحتاج الدولة العثمانية للاستعداد لهم مع ما هي عليه من مراعاة مصالح الرعايا وحبّ الفرسان ومعاملتها لهم بإعطاءات الكساوي وغيرها وهلّم جرّ من مثل هذا الكلام، **على أن لا يظهر أن كلامه مبنيّ عن قصد، إنّما هو مجرّد حديث ليحصل بذلك الاطّلاع على بواطن الأمور**"[52].

تُبرز لنا هذه الوثائق استراتيجيات مهمّة للتجسّس ومنها أن السلطة تُوظّف الجاسوس، أي "المُخبر"، لمقاومة التجسّس الخارجي. بالمقابل يُوظّف الخارج، طرابلس في هذه الحالة، الجاسوس كوسيط لعقد الصفقات وتمهيد الأرض للمساومات السياسيّة منها أو العسكريّة وبثّ الأخبار والإشاعات في وقت واحد وفي أماكن مختلفة. وفي هذه النّازلة قيد الدّرس كان دور الجاسوس هو عقد صفقة بين حكّام طرابلس ومن وراءهم الباب العالي وقبائل الحدود التونسيّة من أجل إثارة ثورة في الجزائر، فالحدود هنا هي أرض خصبة للجاسوسيّة. ولهذا فشبكة المصالح والنّفوذ والمطامع هنا معقّدة ومتشابكة، وقد وظّف كلّ طرف الجاسوسيّة من أجل تحقيق مصالحه.

2. التجسّس على الأجانب: الأوروبيّون وقناصلهم تحت عين أعوان الشرطة

تُبيّن لنا تقارير الشرطة أنّه مع اقترابنا من سنة 1881 تزايد عدد الأوروبيّين بالبلاد التونسيّة. يورد لنا مثلا أحد التقارير أنّه "أمس...أتى شقف من الإسكندريّة مملوّا بالقريق ومالطيّة وسيسليان ونزلوا إلى الحاضرة بقصد السكنى...لا يخفى جنابكم تكاثر الأوباش بالحاضرة والسيسليان والمالطيّة والقريق"[53]. ونجد في تعريب رسالة للوزير خير الدّين من القنصل البريطاني وود بتاريخ 20 جانفي 1876 " التشكّي من كثرة ورود الأجانب للمملكة وما ينشأ عن ذلك من الضّرر لراحة السكّان"، ولهذا قرّر الوزير مجموعة من الإجراءات تجاه الأجانب أهمّها "غلق الخمّارات في وقت معيّن من الليل وإلزام النّاس بحمل الفنارات ليلا وإعطاء الفرصة لأعوان الشرطة بأن يقبضوا على الأجانب، ومنعهم من "التجمّع مع بعضهم والدوران جماعات بعد الساعة العاشرة من الليل"، وإلزام كل أجنبي أن يأخذ من قنصله شهادة تؤكّد شرعيّة وقانونيّة تواجده في البلاد التونسيّة و"إطلاع الدولة التونسيّة على جرد بأسماء الركّاب عند قدوم كلّ باخرة"[54]. وقد التجأت إدارة الشرطة إلى "العنف الشرعي" لمعرفة أسرار هذا المجتمع الأوروبي المصغر الذي كان يستوطن "الحيّ الأوروبي" ومركز رحاه ساحة "باب البحر".

نجد في تقرير من رئيس مجلس ضبطية الحاضرة مرفوع للوزير الأكبر أنّه قد " أعلمنا جنابكم قبل هذا بحال الصرف، وانه أخذ في الانحطاط ثم رجع في الارتفاع ولم يرتس على أمر، عملت الجهد في البحث عمن كان السبب في ذلك، **فأفاد التجسس** وأن النفر النصراني فردناندوا من حماية الطليان أتى صبيحة يوم التاريخ لبياصة (ساحة) باب البحر ومعه شكارة بها ريالات بوخمسه، وزعم انه يريد أن يصرف، فاجتمعت به أناس فأجابهم بأنه يريد يصرف ريالات البوخمسه بخمسة ريالات بحسب الماية بماية مثلها...وبموجب ذلك وقع اضطراب في الصرارفية".[55] وُظف هنا التجسس لحماية الأمن الاقتصادي للإيالة. ونعثر في تقرير آخر أنّ "مصطفى بن قارة بن مصطفى العلام يملك دار بحمام قربص، واكتراها للمحترم قنصل الفرنسيس، ولما توجه القنصل المشار اليه للمكان لحقه مصطفى المذكور بعياله (اي زوجته)، وله بنت بكر توجهت معه، وسكن بمحل هناك، وصارت الخلطة بينهم الى أن صار النفر المذكور (أي مصطفى) يأتي بابنته للقنصل المذكور وتارة يأتيه بعياله، ويوم الذي لم يأتي بواحدة منهن يذهب هذا القنصل لمحله، وهذا كثير مما شاهدوه الناس هناك بلا خفية. وهذا المصطفى المذكور هو الذي خاطب عنه القنصل الحضرة العلية أدام الله عزها ليرجه باش حانبه، وأن القنصل المذكور قدم من المكان المذكور والآن بالحاضرة، وبلغني انه بعد غد يوم التاريخ راجع هناك". أما "المخبر" الذي نقل لمجلس الضبطية هذه الأخبار الدقيقة عن القنصل الفرنسي فهو " أحد

ترجماناته الذي كان معه بقربص وشاهد ذلك كله".[56] نلاحظ من خلال هذه الوثيقة ان آلية التجسس طبقت على القنصل الفرنسي وهو شخصية مهمة في ايالة القرن التاسع عشر ومؤثرة جدا سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، أما الطرف الثاني الذي طُبّق عليه التجسس فهو "مصطفى بن قارة بن مصطفى العلام" هو بدوره مرشح حسب الوثيقة لنيل رتبة "باش شاوش"، ولهذا فإنّ السلطة تحمي نفسها وتحمي جهازها الداخلي من خلال التثبت من الأشخاص الذين سيُمنحون رُتبا أو ترقيات وخاصة وأن طريقة ترشيح العسكري "مصطفى" كانت بتزيكة من القنصل الفرنسي فهو الذي "خاطب عنه...الحضرة العلية"، والذي يدعم أكثر شكوك السلطة هي نوعية العلاقة الرابطة بين القنصل الفرنسي و مصطفى بن قارة، فمصطفى دائما ما كان "يأتي بابنته للقنصل المذكور و تارة يأتيه بعياله (اي زوجته)". أما الملاحظة الأخرى التي نسجّلها من خلال هذه الوثيقة هي أن الذي قام بمهمة التجسس ونقل الأخبار لمجلس الضبطية هو مترجم القنصل نفسه.

ونبقى مع القنصل الفرنسي، حيث يُخبرنا تقرير أمني من مجلس الضبطية الحاضرة أنه "فشى خبر بباب البحر عشية يوم التاريخ على أن قنصل الفرانسيس مسافر وسيضع نائب عنه قنصل السبنيول، و بمقتضى ما بلغنا أرسلت من يتجسس بدار قنصل الفرنسيس، فبلغنا من نفر طباخ عنده أن افشاء هذا العلم غير الواقع، وإنما ورد للقنصل المشار اليه خبر بالتلغراف، فتغير القنصل و مترجمه...من جراء ما بلغهم وإنهم مشغولان بمكاتيب".[57] ونلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن مكان استقاء الأخبار هو باب البحر، وذلك لتجمع الأجانب بكثافة في هذا المكان. كما يتبيّن لنا سهولة نفاذ جهاز الضبطية لدار قنصل فرنسا، واستقاء الأخبار من مصدر موثوق به يعيش مع القنصل نفسه وهو "نفر طباخ عنده". هذه الجرأة والحرفيّة من أعوان المجلس تحتاج لمهارة وثقة وتخطيط دقيق ليستطيع مجلس الضبطية ارسال "من يتجسس بدار قنصل الفرنسيس". واستقاء الأخبار من مصدر موثوق به ليس استثناء هنا، ففي الوثيقة السابقة رأينا ان مصدر الأخبار هو مترجم القنصل الفرنسي نفسه، فالمترجم منصب حساس في المحيط الذي يعيش فيه القنصل مثله مثل "الطباخ".

ويُخبر رئيس الضبطيّة في تقرير أمني أنه بلغه "من أناس جعلتهم يتجسسون ببياصة (ساحة) باب البحر، على أنهم نظروا أنفار يبحثون عن طبيب فاتبعوا أثرهم للبحث عن ذلك، فأفاد البحث أن قنصل الفرنسيس يريد أن يفصد الدم لكونه وقع له بعقله".[58] نلاحظ هنا مرّة أخرى أن باب البحر هو المكان الأمثل للتجسس على الأجانب، ولهذا حرص مجلس الضبطيّة على تكثير أعوانه في هذا المكان، وهذا ما يؤكده أحد تقارير المجلس حيث أن "القيل والقال يوم التاريخ بباب البحر هو أن قنصل الفرانسيس لم يقبل نوازل رعاياه، سواء كانوا

شاكين او مشتكين".[59] أيضا "القيل و القال متكاثر في عشية أمس التاريخ بباب البحر ان قنصل الفرنسيس انعزل".[60]

كما حرصت السلطة أيضا على التجسّس على قنصل إنجلترا، فقد وصل خبر إلى مجلس الضبطيّة "من باب البحر أنه أتى خبر بالتلغراف عشية أمس التاريخ لقنصل الانقليز، مخبرا ان النازلة التي بين الدولة التونسية وقنصل الفرنسيس وقع انفصالها".[61] نلاحظ من خلال هذه الوثيقة انه ليس من السهل معرفة خبر وصول تلغراف الى القنصل، بل ومعرفة محتوى هذا التلغراف. فالتلغراف عادة ما يحمل الى أصحاب المناصب السياسية الرفيعة، ومنها منصب القنصل، أخبارا سرية لا يريد هو ولا دولته كشفها[62].

وقد سُلّطت عين السلطة على فاعلين أوروبيين مهمّين وهم "المركانتية"، ففي تقرير أمني بتاريخ 26 صفر 1285/ 6 جوان 1868 نلاحظ أنه "شايع خبر بباب البحر على ان المركانتية هنا بتونس واقع بينهم خصام".[63] وفي تقرير اخر أرسله رئيس الضبطية للوزير الاكبر يقول فيه: "سيدي الوزير الأكبر...من وقت الذي ذهبت من عندكم وأنا وأتباعنا نبحثوا على ما وصيتنا، فوجدنا بعضا من المركانتية يشتموا في الدولة باللسان".[64] نلاحظ من خلال هذا التقرير ان التجسس, هو نتيجة تنسيق بين الوزير الاكبر ومجلس الضبطية,نلاحظ هنا ايضا ان السبب الأساسي للتجسس هنا هو حماية السلطة لوجودها و معرفة العدو من الصديق,وخاصة وقد ثبت من خلال التقرير ان "المركانتية يشتموا في الدولة باللسان". والتنسيق بين الوزير الاكبر ومجلس الضبطية في عملية التجسس على الأجانب يؤكده تقرير آخر مرفوع للوزير الأكبر، حيث أنّ" المحترم قنصل الطليان نبه على رعايا دولته...ان يكونوا حاضرين غدا بدار القنصلات قبل الزوال بثلاثة ساعات."[65] فكان رد الوزير الأكبر لرئيس مجلس الضبطية: "لا بأس أن يبحث عن سبب الاجتماع".[66] فامتثل المجلس لأمر الوزارة الأولى، وكانت نتيجة التجسس على هذا الاجتماع أن "جماعة الطليان اجتمعوا يوم التاريخ بدار قنصلاتهم...وبلغني أن سبب اجتماعهم بأن يجعلوا سبيتار (مستشفى) بالحاضرة، وذلك لمن يمرض من الرعايا المذكورة".[67]

وقد وُظّف التجسّس على الأجانب القادمين حديثا الى البلاد. ففي تقرير مرفوع للوزير الاكبر نجد أنه في "المدة الأخيرة أتت أنفار قريك (قريق) وسيسليان الى الحاضرة، وبلغني أنهم فعلوا خبائث بمصر المحروسة، وبمقتضى ذلك صرفنا العناية في التجسس عنهم خفية لنكتشف أحوالهم في اقامتهم بالحاضرة".[68] وفي تقرير آخر صدر أمر بالتجسّس وتتبّع "رجل متزي بزي أهل الشام الذي قدم في هذه المدة للحاضرة "، وقد أمر الوزير الأكبر "رئيس الضبطية للبحث عن النفر المذكور وإرساله للوزارة مع التعريف بحاله و بلاده وافعاله".[69] هدف

السلطة الأساسي هنا هو إحكام السيطرة على مجالها، ومعرفة هوية كل الغرباء. ونشير في الأخير الى وثيقة نموذجية تُبيّن لنا بوضوح تقنيات التجسس، خاصة عند تتبع الهدف ومراقبته لحظة بلحظة. يُخبرنا تقرير أمني عن عملية تتبع "نصراني" ومعه شخصين اخرين، فقد "توجهوا أمس التاريخ لحلق الوادي قبل الزوال بثلاثة ساعات، ثم رجعوا بعد الزوال بربع ساعة، ثم ذهبوا لدار المحترم قنصل الطليان، ومن هناك ذهبوا للوكنده (النّزل)، الى ماضي خمسة ساعات ونصف خرجوا الجميع من الوكالة وذهبوا لدار المحترم قنصل السبنيول (إسبانيا) مكثوا بها قدر نصف ساعة, ثم رجعوا من هناك الى دار المحترم قنصل الطليان، الى باقي نصف ساعة للغروب أتوا للبياصة (ساحة باب البحر) ومكثوا بها، الى وقت العشاء رجعوا للوكنده ولم يخرج احد منهم".[70] نلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن المصطلحات التي تشير الى الزمن تتميز بالدقة " بعد الزوال بربع ساعة"، " مكثوا بها قدر نصف ساعة"، " باقي نصف ساعة للغروب"، وهذا ما يؤكد ان عمليات التجسس لم تكن اعتباطية, وإنما عملية منظمة ولها وسائل اشتغال دقيقة.

وهواجس التجسّس على الأجانب خاصّة زمن الأزمة لم تكن حكرا على البلاد التونسيّة، فخلال الحرب البروسيّة الفرنسيّة سنة 1870 تعدّدت حالات التجسّس ومكافحة التجسّس، فقد أشار تقرير وكيل الباي بباريس إلى اضطراب الأوضاع بباريس والشروع في تسليح الأهالي و"ترتيب العسس البلدية والناس كلهم على كلمة واحدة في طلب السلاح...وقد كثر الغيظ على البروسيان[71] الساكنين بفرنسا، ويُخشى أن يلحقهم ضرر كبير من الأهلين يوما ما خصوصا وأن كثيرا منهم يُباشر صنعة التجسّس لدولتهم"، ووجدت أسلحة وسكاكين "عند بعض الجواسيس البروسيان" تُشبه للأسلحة التي وُجدت مع من حاول اغتيال امبراطور فرنسا[72]. وعلى المستوى التقني على الجاسوس أن يُتقن لغة من يتجسّس عليهم ويُحاول قدر الإمكان عدم جلب الانتباه خاصّة على مستوى اللّباس، فخلال نفس الأزمة أي الحرب البروسيّة الفرنسيّة حاولت بروسيا أن تُصدّر جزء من المعركة إلى الجزائر وافتعال ثورة من أجل إلهاء فرنسا، وأرسلت جاسوسين للقيام بهذه المهمّة، ونعثر في تقرير أمنيّ تونسيّ على "نفرين من رعايا بروسيا...قدما للحاضرة (تونس) وبلغنا أنهما **خرجا في زيّ المسلمين** لأنهما **يتكلّمان بالعربيّة** ويُقال أن مقصدهما تحيير عمالة الجزائر ولا يبعد أن يتّبعهما أحد من المسلمين"، ولهذا كان من الواجب على السلطات الأمنية التونسيّة "بذل الجهد في تتبّع آثار النفرين المذكورين والبحث عنهما"[73]، و"أرصدنا لهم العيون والجواسيس" وأوصت السلطة أعوانها "بردّ البال من تقطيع خيط التلقراف" وتقطيع الخيط خاصة في الأراضي الجزائرية من أهم أهداف الجواسيس البروسيان[74].

من ناحية أخرى تشابك الأوروبيون مع سياسات التجسّس خاصّة عن طريق القناصل. فقد كان لريتشارد وود Richard Wood "جواسيسه ومُخبروه اللذين كانوا يُزاحمون جواسيس ليون روش في تصيّد الأخبار والترصّد" لكلّ المعلومات المتسرّبة من القصر ومن أعوان الدولة، و"في غضون سنوات قليلة تمكّن وود من تكوين قسم مخابرات وشبكة نفوذ وزارة خارجية مصغّرة حسب تعبير أحد خصومه"[75]. كما كانت لقنصل فرنسا رسطان جواسيس في قصر باردو وأهمّهم طبيب الباي الخاص Mascaro حيث كانت للقنصليّة تستقبل الأخبار "دون إثارة الشبهات"[76].

يمكن القول هنا أن التجسّس على الأوروبيين والمحميّين و على كل الغرباء هو وسيلة من وسائل "العنف الشرعي" الذي توظفه الدولة ضد أي خطر يهدد وجودها، مهما ثقل وزن الهدف المرصود لعملية التجسس سواء، على المستوى الاقتصادي (المركانتية)، أو السياسي (القناصل)، أيضا الغرباء والمجرمين. إذا الهدف الاساسي للسلطة هنا هو الحفاظ على وجودها وإحكام سيطرتها على مجالها، خاصّة في ظلّ مراهنة الأوروبيين أنفسهم وخاصّة القناصل على التجسّس كوسيلة لبسط النّفوذ وتمرير المشاريع.

3. خاتمة:

على الرغم من قدم التجسّس كممارسة سياسيّة مرتبطة بالهيمنة والمراقبة والعقاب، إلاّ أنّ تأسيس مجلس الشرطة في البلاد التونسيّة بداية من سنة 1860 أسّس لمجوعة من التحوّلات، وأهمّها نزع صفة الشخصنة على المراقبة والتجسّس مع بداية بروز فكرة "الجمهور" والرأي العام[77]، متشابكة مع ترسّخ أقدام الدولة القوميّة ذات السيادة. فالمسألة تتمحور حول طبيعة مؤسّسة الدولة المُحتكرة لكلّ النّفوذ، والمُخضعة الجسد للهيمنة والرقابة. والمُتنافرة مع النّظام المعرفي السّائد في البلاد التونسيّة قبل تأسيس المجالس. فتأسيسيّا "رُبطت الدولة بمنهج علمي مُحايد قيميّا" وهي نظام "مُدمج" للإنسان والمجال.[78]

فالدولة القوميّة مرتبطة بتاريخ مراقبة الحواس، فقد أُخضع الجسد بداية من الإصلاحات للرقابة الدّائمة من قبل مجلس الصحّة العامّة أو المجلس البلدي، أو للردع والعقاب والتعذيب من قبل مجلس الضبطيّة، عكس ما كان عليه قبل ذلك حيث كان يُمثّل شأنا شخصيّا حميميّا. وتتشابك مُجمل هذه الهواجس مع نشأة التخطيط الحضري الحديث الذي صاحب تأسيس المجلس البلدي، وبروز ممارسة الطبّ الشرعي خاصّة من خلال تقنية تشريح الجثّة من قبل طبيب مجلس الضبطيّة، وتوظيف تقنيات الأدلّة الجديدة التي يُشرف عليها رجال الأمن عوض رجال الدّين والفقهاء، وهذه التحوّلات شملت تقنيات التحقيق وأساليب التأديب المُستحدثة التي واكبت

نشأة مؤسّسة الضبطيّة مثل استخدام التعذيب في الاستجواب وتعويض العقوبات ذات المرجعيّة الدينيّة بالعقوبات الماديّة والسجنيّة.[79]

تسمح لنا إذا دراسة رهانات الجوسسة وتقنياتها بتبيّن تعدّد وتنوّع الرهانات بين منطق الدولة Logique d'état "ذات السيادة" المُرتكز أساسا على ممارسة "الاحتكار"، ومنطق سكّان مدينة تونس متوجّسين ومحتاطين من أساليب جديدة وحديثة ركّوتها الإصلاحات والتنظيمات تهدف أساسا إلى مراقبة المجال والانسان مراقبة ميكروسكوبيّة وحيوية Biopolitics عبارة ميشال فوكو[80]. ومنطق آخر مهمّ وهو تشابك البلاد التونسية مع موقعها الجغرافي المتميّز في البحر الأبيض المتوسط، هذا التميّز الجغرا–سياسي أنتج صراعا جاسوسيّا بين مجلس الضبطيّة والأجانب (قناصل، مركانتيّة، مهاجرين)، كل طرف يُحاول حماية مصالحه وأسراره ومعرفة أخبار الآخرين. ولهذا فقد تميّزت الفترة الزمنيّة الفاصلة بين سنتي 1860 و1881 بتطوّر الممارسات والتقنيات الجاسوسيّة لدى الجهاز الأمني التونسي، وبترسيخ لدور الدولة السيادي من خلال المراقبة والعقاب وتطبيق العنف الشرعي.

4. قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

الأرشيف الوطني التونسي. السلسلة التاريخية، صندوق 118، ملف: 413،

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق عدد 56. الملف عدد 621.. عدد الوثيقة 67951 (17 رمضان 1276/ 8 أفريل 1860)

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 352

بن أبي الضياف، أحمد. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق: رياض المرزوقي، الدار التونسية للنشر/ وزارة الشؤون الثقافية، النشرة الثانية، 1989، (8 أجزاء)

رسائل حسين إلى خير الدين، جمعها وحقّقها: أحمد عبد السلام، (قرطاج: بيت الحكمة، 1992)، 3 أجزاء

السلاسة التاريخية، الصندوق: 55، الملف: 602، الملف الفرعي: 1– 32

السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد.47

السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 353، وثيقة عدد.67

السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 354، وثيقة عدد.8

المراجع العربيّة:

برانش، جوردن. **الدولة الخرائطيّة: الخرائط والاقليم وجذور السّيادة**، ترجمة: جلال عزّ الدّين/ عاطف معتمد، (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2017).

بشروش، توفيق. **موسوعة مدينة تونس** (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1999)

بن طاهر، جمال. **الفساد وردعه: الرّدع المالي وأشكال المقاومة والصّراع بالبلاد التونسيّة: 1705- 1840**، (تونس: كليّة الآداب بمنّوبة، 1995)

البيّاتي، جعفر. **مفهوم الدولة عند الطرطوشي وابن خلدون**، (سوسة: دار المعارف للطباعة والنشر، 1999)

جدعان، فهمي. **المحنة: بحث في جدليّة الدّين والسياسي في الإسلام**، (عمّان: دار الشّروق للنشر والتوزيع، 1989)، ص.150؛ حسن محمد النابودة/ محمد خريسات، **صاحب الخبر في الدولة الإسلامية**، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2003).

حلاّق، وائل. **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة: عمرو عثمان، الطبعة الرابعة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)

رايلي، كافين. الغرب والعالم: **تاريخ الحضارة من خلال موضوعات**، ترجمة: عبد الوهاب المسيري/ هدى عبد السميع حجازي، (الكوتي: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة، العدد 97، جانفي 1986)

ريمون، أندريه "اقتصاد المدينة التقليديّة"، ضمن: **المدينة في العالم الإسلامي**، تحرير: سلمى الخضراء الجيوسي/ ريناتا هولود/ أتيليو بيتروشيولي/ أندريه ريمون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2014)، المجلّد الثاني، صص. 987- 1012

زايد، أحمد "من البصاصة إلى الصّراع والعنف: آليّات المراقبة في الدولة المصدريّة الحديثة"، **عمران**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، (خريف)2013، صص.13-32

عيسى، لطفي. أخبار **التونسيين: مراجعات في سرديّات الانتماء والأصول**، (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2019)

قانياج، جون، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861- 1881)**، ترجمة: عادل بن يوسف/ محمد محسن البوّاب، (تونس: برق للنشر والتوزيع، 2012)

كيرلي، جنكيز "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة"، **عمران**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، (خريف 2013)، صص.33- 54.

المراجع الأجنبية:

Blanc, Olivier. *Les Espions de la Révolution et de l'Empire*, (Paris : Éditions Perrin, 1995).

BLILI, Leïla « Privé-public ou le champ du politique dans la Tunisie husaynite (XVIIIe -XIXe siècles) », in, *Savoirs historiques au Maghreb. Constructions et usages*, Coordination : Sami Bargaoui et Hassan Remaoun, (Oran/Tunis : CRASC- CERES, 2006), pp. 139- 145

Boujarra, Houssein « Histoire des mouvements sociaux et usages des archives: Le cas de la Tunisie des années soixante du 19e siècle, » in *Les archives, la société et les sciences humaines*, Textes réunis et présentes par: K. Bendana-Kchir, H. El-Annabi, H, Belaid, H. Jallab, M. Jebahi, *Cahiers du C.E.R.E.S*, Série Histoire n21, Tunis, (2012): 351-69.

Dilhan, Alfonse. *Histoire abrégée de la régence de Tunis*, Paris, (Paris : Imprimerie Balitout, Questroy et Ce, 1866)

Enolt, Louis. *La méditerranée: ses iles et ses bords*, (Paris : Marizot, 1863)

Fahmy, Khaled. *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt*, (California: University of California Press, 2018).

Foucault, Michel, *naissance de la biopolitique : cours au collège de France (1978-1979)*, Paris, Gallimard-Seuil-Ehess,2004.

López, Laurent « « Quand nous serons à mille, nous ferons une croix. » Le contre-espionnage, un nouveau terrain de Coopération entre gendarmes et policiers à la fin du 19e siècle (1870-1914) », *Histoire, économie et société*, (2013), 4, 32e année, pp. 20 - 30

Nordman, Daniel « Des limites d'Etat aux frontières nationales », In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris-Gallimard : Quarto, 1997), Tome 1, pp.1125-1146 ; Alain Guèry, « L'Etat », In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris : Gallimard- Quarto, 1997), Tome 3, pp.4545-4587.

Pretalli, Michel « Du bon usage des Anciens. L'espionnage technique chez les militaires italiens au XVIe siècle », *Dialogues d'histoire ancienne*, (2013), Suppl. 9, pp. 231-249

Remaoun, Mourad « Espace public, espace privé : des fondements en philosophie », in, *Les espaces publics au Maghreb. Au carrefour du politique, du religieux, de la société civile, des médias et des NTIC*, Sous-direction : Hassan REMAOUN et Abdelhamid HENIA (Oran/Tunis : CRASC/Université de Tunis,2013), p. 51- 69

Richard, Jean « Cryptographie. De l'antiquité et le haut moyens âge ». In, *L'histoire et ses méthodes*, Sous-direction : Charles Samaran, (Paris : Encyclopédie de la Pléiade- Gallimard, 1961), pp.616-632.

5. التوثيق

[1]كافين رايلي، الغرب والعالم: **تاريخ الحضارة من خلال موضوعات**، ترجمة: عبد الوهاب المسيري/ هدى عبد السميع حجازي، (الكوتي: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة، العدد 97، جانفي 1986)، الجزء الثاني، ص.67

[2]مجلس الضبطيّة هو مؤسسة أمنيّة (شرطة) أُسّست في 20 يوليوز 1860، ومهمّة هذا المجلس "حفظ الأمن داخل أسوار المدينة،" أي مدينة تونس، وتُسمّى أحيانا في الوثائق الضبطيّة بالحاضرة، انظر: توفيق بشروش، **موسوعة مدينة تونس** (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1999)، ص310

Houssein Boujarra, « Histoire des mouvements sociaux et usages des archives: Le cas de la Tunisie des années soixante du 19e siècle, » in *Les archives, la société et les sciences humaines*, Textes réunis et présentes par: K. Bendana-Kchir, H. El-Annabi, H, Belaid, H. Jallab, M. Jebahi, *Cahiers du C.E.R.E.S*, Série Histoire n21, Tunis, (2012): 351-69.

[3] تعتبر "مدينة تونس مركزا محوريّا" لسكّان البلاد التونسيّة عامّة. أنظر: لطفي عيسى، أخبار **التونسيين: مراجعات في سرديّات الانتماء والأصول**، (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2019)، ص.321

[4] Biopolitics – La biopolitique: مصطلح اعتمد عليه ميشال فوكو Michel Foucault لفهم علاقات الممارسة السياسيّة للسلطة بأجساد الفاعلين الاجتماعيّين. أنظر:

Michel Foucault, *naissance de la biopolitique : cours au collège de France (1978-1979)*, (Paris : Gallimard-Seuil-Ehess,2004).

[5] تلاحظ أنّ التقارير الأمنيّة وتقارير المجلس البلدي وظّفوا مصطلح "الضّبط" للتعبير على الرغبة في فرض النّفوذ، مثل "عدم الضّبط وكثرة الهرج". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق عدد 56. الملف عدد 621.. عدد الوثيقة 67951 (17 رمضان 1276/ 8 أفريل 1860)

[6] فهمي جدعان، **المحنة: بحث في جدليّة الدّين والسياسي في الإسلام**، (عمّان: دار الشّروق للنشر والتوزيع، 1989)، ص.150؛ حسن محمد النابودة/ محمد خريسات، **صاحب الخبر في الدولة الإسلامية**، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2003).

وقد تولّى "صاحب البريد" في كثير من الأحيان مهمّة صاحب الخبر. رُوعي عن أبي جعفر المنصور أنّ للسلطة أربعة أركان: القاضي وصاحب الشرطة وصاحب الخراج و"صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحّة". أنظر: جعفر البيّاتي، **مفهوم الدولة عند الطرطوشي وابن خلدون**، (سوسة: دار المعارف للطباعة والنشر، 1999)، ص.73- 74.

[7] Michel Pretalli, « Du bon usage des Anciens. L'espionnage technique chez les militaires italiens au XVIe siècle », *Dialogues d'histoire ancienne*, (2013), Suppl. 9, pp. 231-249

[8] Olivier Blanc, *Les Espions de la Révolution et de l'Empire*, (Paris : Éditions Perrin, 1995).

[9] Laurent López, « « Quand nous serons à mille, nous ferons une croix. » Le contre-espionnage, un nouveau terrain de Coopération entre gendarmes et policiers à la fin du 19e siècle (1870-1914) », *Histoire, économie et société*, (2013), 4, 32e année, pp. 20 - 30

[10] Mourad Remaoun, « Espace public, espace privé : des fondements en philosophie », in, *Les espaces publics au Maghreb. Au carrefour du politique, du religieux, de la société civile, des médias et des NTIC*, Sous-direction : Hassan REMAOUN et Abdelhamid HENIA (Oran/Tunis : CRASC/Université de Tunis,2013), p. 51- 69

[11] Leïla BLILI, « Privé-public ou le champ du politique dans la Tunisie husaynite (XVIIIe -XIXe siècles) », in, *Savoirs historiques au Maghreb. Constructions et usages*, Coordination : Sami Bargaoui et Hassan Remaoun, (Oran/Tunis : CRASC- CERES, 2006), pp. 139- 145

[12] Daniel Nordman, « Des limites d'Etat aux frontières nationales », In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris-Gallimard : Quarto, 1997), Tome 1, pp.1125-1146 ; Alain Guèry, « L'Etat », In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris : Gallimard- Quarto, 1997), Tome 3, pp.4545-4587.

[13] Philippe Contamine, « Mourir pour la patrie », In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris : Gallimard-Quarto, 1997), Tome 2, pp.1673-1698 ; Gérard de Puymege, Le soldat Chauvin, In, *Les lieux de mémoire*, sois la direction de Pierre Nora, (Paris : Gallimard- Quarto, 1997), Tome 2, pp.1699-1727.

[14]جنكيز كيرلي، "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة"، **عمران**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، (خريف 2013)، صص.33- 54.

[15]أحمد زايد، "من البصاصة إلى الصّراع والعنف: آليّات المراقبة في الدولة المصدريّة الحديثة"، **عمران**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، (خريف)2013، صص.13-32، ص.18.

[16]اعتمدت مدينة تونس على عدد كبير من أعوان الضبطيّة لتأمين الحياة اليوميّة. ففي ذي القعدة 1288/ جانفي 1872 كان عددهم 303 عون، ولكن المجلس حسب رئيسه كان يحتاج 530 عون لكي يؤمّن المدينة بطريقة جيّدة، ويوجد "في المدينة والربضين سبعين مركزا" للضبطيّة. هذا إلى شخصيّة "المحرّك" الذي يُعيّن من طرف شيخ المدينة ويحيطه علما بما جرى في المنطقة المُراد مراقبتها، وقد "تكفل كل محرك بقسم من أقسام المدينة والربضين". أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي عدد 20. عدد الوثيقة 73220 (12 فيفري 1872) توفيق البشروش، **موسوعة مدينة تونس**، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1999)، ص.394

[17] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 2. عدد الوثيقة 67846. الفصل 29 من "ترتيب مجلس الضبطيّة"، (1 محرّم 1277/ 20 يوليو 1860).

[18]نفس المصدر، الفصل 33- 34 من "ترتيب مجلس الضبطيّة".

[19]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 2. عدد الوثيقة 67846. الفصل 66- 67 من "ترتيب مجلس الضبطيّة"، (1 محرّم 1277/ 20 يوليو 1860).

[20]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي. 13 عدد الوثيقة 71141 (15 أفريل 1868)

[21]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي. 16. عدد الوثيقة 71905 (3 فيفري 1872)

[22]السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي. 18 عدد الوثيقة 72713 (8 أوت 1874)

[23] أندريه ريمون، "اقتصاد المدينة التقليديّة"، ضمن: **المدينة في العالم الإسلامي**، تحرير: سلمى الخضراء الجيوسي/ ريناتا هولود/ أتيليو بيتروشيولي/ أندريه ريمون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2014)، المجلّد الثاني، صص. 987- 1012، ص.995- 997

[24] السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 12. عدد الوثيقة 70905 (4 ماي 1867)

[25] M. Louis Enolt, *La méditerranée: ses iles et ses bords*, (Paris : Marizot, 1863), p. 486

[26] السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 27. عدد الوثيقة 74874 (23 سبتمبر 1876)

[27] Alfonse Dilhan, *Histoire abrégée de la régence de Tunis*, Paris, (Paris : Imprimerie Balitout, Questroy et Ce, 1866), p. 250

[28]جنكيز كيرلي، "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة"، مرجع مذكور، 37

[29] أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق: رياض المرزوقي، الدار التونسية للنشر/ وزارة الشؤون الثقافية، النشرة الثانية، 1989، الجزء الخامس، ص.187

[30] الأرشيف الوطني التونسي، السلسة التاريخيّة: صندوق 144/ ملف 552، الفصل 170، صفحة 8 (1860)

[31]جنكيز كيرلي، "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة"، مرجع مذكور، ص.37- 38.

[32]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 118، ملف: 413، وثيقة عدد.4. (30 سبتمبر 1861)

[33]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 352، وثيقة عدد.147. (1 شعبان 1282/ 20 ديسمبر 1864)

[34]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 352، وثيقة عدد.143. (26 رجب 1282/ 15 ديسمبر 1865)

[35]أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مصدر مذكور، الجزء السادس، ص.34

[36]نفس المصدر، ص.38

[37] نفس المصدر، ص.77- 80

[38] نفس المصدر، ص.98

[39]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 352، وثيقة عدد.141. (23 رجب 1282/ 12 ديسمبر 1865)

[40]السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 353، وثيقة عدد.67. (24 محرّم 1284/ 28 ماي 1867)

[41]السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 354، وثيقة عدد.8. (16 محرّم 1287/18 أفريل 1870)

[42]**رسائل حسين إلى خير الدين**، جمعها وحقّقها: أحمد عبد السلام، (قرطاج: بيت الحكمة، 1992)، الجزء الثاني، الرسالة عدد 191، ص.180- 181 (26 سبتمبر 1878)

[43]السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 354، وثيقة عدد.67. (29 جمادى الأول 1287/ 27 أوت 1870)

[44]السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 354، وثيقة عدد.71. (30 جمادى الأول 1287/ 28 أوت 1870)

[45]السلسلة التاريخية، صندوق 29 مكرّر، ملف: 354، وثيقة عدد.72. (30 جمادى الأول 1287/ 28 أوت 1870)

[46]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد.47. (15 نوفمبر 1870)

[47]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد. 55 (25 نوفمبر 1870)

[48]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد. 67 (7 جانفي 1871)

[49]سبق لبروسيا أن أرسلت جواسيس للجزائر من أجل إشعال ثورة في خضمّ حربها مع فرنسا. أنظر: السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد.22. (23 أوت 1870)

[50]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد. 69 (22 جانفي 1871)

[51]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد. 73- 74. (30 جانفي 1871)

[52]السلسلة التاريخية، صندوق 219، ملف: 333، وثيقة عدد. 75- 76. (4 فيفري 1871)

[53] السلسلة التاريخية. الصندوق عدد 55. الملف عدد 602. الملف الفرعي 29. عدد الوثيقة 75266(20 مارس 1874)

[54]الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الصندوق عدد 55. الملف عدد 620.. عدد الوثيقة 67917 (20 جانفي 1876)

[55]. السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 26. عدد الوثيقة.74653 (28 نوفمبر 1866)

[56] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 26. عدد الوثيقة.74676 (6 أفريل 1867)

[57] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74752 (17 ماي 1867)

[58] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74739 (16 أفريل 1868)

[59] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74748 (13 ماي 1868)

[60] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74751 (17 ماي 1868)

[61] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74753 (19 ماي 1868)

[62] Jean Richard: « Cryptographie. De l'antiquité et le haut moyens âge ». In, *L'histoire et ses méthodes*, Sous-direction : Charles Samaran, (Paris : Encyclopédie de la Pléiade- Gallimard, 1961), pp.616-632. P :628.

[63] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74757 (6 جوان 1868)

[64] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 27. عدد الوثيقة.74798 (26 أفريل 1869)

[65] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 29. عدد الوثيقة.75429 (4 أوت 1875)

[66]. نفس الوثيقة.

[67] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 29. عدد الوثيقة.75431 (5 أوت 1875)

[68] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 28. عدد الوثيقة.75141 (26 مارس 1873)

[69] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 29. عدد الوثيقة.75471 (6 أوت 1875)

[70] السلسلة التاريخية. الحافظة.55 الملف. 602.الملف الفرعي. 29. عدد الوثيقة.75397 (2 ماي 1875)

[71] البروسيان هم البروسيّين. وبروسيا مقاطعة كبيرة في ألمانيا كانت حاسمة ومؤثّرة في توحيد البلاد.

[72]السلسلة التاريخية. الحافظة. 219. الملف 333. عدد الوثيقة 17. (18 أوت 1870)

[73]السلسلة التاريخية. الحافظة. 219. الملف 333. عدد الوثيقة 22. (29 أوت 1870)

[74]السلسلة التاريخية. الحافظة. 219. الملف 333. عدد الوثيقة 23. (29 أوت 1870)

[75]جون قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861- 1881)**، ترجمة: عادل بن يوسف/ محمد محسن البوّاب، (تونس: برق للنشر والتوزيع، 2012)، ص.44

[76]نفس المرجع، ص.401

[77]جنكيز كيرلي، "المراقبة وتشكيل الحيّز العام في الامبراطوريّة العثمانيّة"، مرجع مذكور، 41

[78] وائل حلاّق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة: عمرو عثمان، الطبعة الرابعة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 65- 66+ 73؛ جوردن برانش، **الدولة الخرائطيّة: الخرائط والاقليم وجذور السّيادة**، ترجمة: جلال عزّ الدّين/ عاطف معتمد، (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2017)، 93- 133.

[79] بيّن الأستاذ خالد فهمي كلّ هذه الرهانات من خلال دراسته لحالة مصر خلال القرن 19. أنظر:

- Khaled Fahmy, *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt*, (California: University of California Press, 2018).

لدراسة أنواع العقوبات التي كانت تُسلّطها الدولة على السكّان قبل تأسيس المجالس أنظر:

جمال بن طاهر، **الفساد وردعه: الرّدع المالي وأشكال المقاومة والصّراع بالبلاد التونسيّة: 1705- 1840**، (تونس: كليّة الآداب بمنّوبة، 1995)، 388- 390.

[80] Michel Foucault, *naissance de la biopolitique : cours au collège de France (1978-1979)*, Paris, Gallimard-Seuil-Ehess,2004.